

نظو المرء حروف محركة نوع من المحصر فيل به في مثل قوله تعالى
 اسهر معلو ما ناي لا ينطق بعينه **هل** ما اتى بان في قوله
 فان يات ومبج لا يكون بحسب وضعها الاصل الى المسلك في قوله
 بخلاف اذا فانها المحقق مع ما تقدم للحليل مع ان النطق لا يكون باقلا
 من متحرك وسائر كان حقه ان يقول فاذا التي لان السك عشرة
 ليس في الاتيان بالثاني وعلمه بل في الاقتصار عليه فيكون سببا
 او الزيادة عليه فيكون ونذا كان قاله فان يات ثان واقصر عليه
 قيل سبب وان يات وزيد عليه قيل وتد نعم به يبقى عليه وعلى غيره
 ممن اثبت السبب الثقيل اشكال قوي فانه عند مثبتة حرقان
 متحركان وظاهره الاستعانة بك ساكن فكيف يجتمع هذا مع
 قوله لا يوقف على متحرك فان اعتبر مع السان لاجل الوقف خرج
 عن كون سببا ثقيل الى كونه وتد اجموعا ولذا كان الحرف في قوله انكون
 كما تقدم وان كان مستند في انكاره غير ما ذكرنا كما قد منعنا
وهذا الاشكال قائم في اثبات لوند المرفوق والاشارة
 في قوله ذ التمييز اكل تمييز لبراره في صورة المرء وقوله بكا
 من الحسوة لا مدخل له في التسمية الا انه غير مفسد وفي قوله خفيف
 ونذا ايجاز الحذف اي هو خفيف وموؤند وحذف المستند
 اليه للعلم به وكذلك في قوله متى يبيكن وانزوت حرقا حذف
 جوابها للعلم بها وكذلك في الفاظان وخفيف وصدته في
 الموضوعين وجموع فانها كلها على حذف موصوفات وهي صفات
 ثابت عنها وبلا امترا من الحسوة غير الحذف وتقدم من جنسها
 المحصر كما تقدم ولفظ السبب والوند من الجواز المشهور والاستعانة
 وقوله سبب خفيف والاضد من اجمع مع التفسير وكذا وتد

مع

مع مجموع ومفروق وفي الجمع بين خفيف وصدته المصريح
 به او الملكي عنه به وهو الثقيل طباق وسأله سوا في مجموع وصدته
الاعراب التي الناظر في قوله قيل بالجواب
 ما ضيا مع كون فعل الشرط مضارا ولا درك عليه لان الجمع
 اجازوه في الشعر وانما اختلفوا في جوازه في الكلام فذهب
 لجمهور في المنع وذهب الفر والاختار ابن مالك الى الجواز قال
 في التسهيل ولا يختص جواز نحو ان فعلت بالسر خلافا
 لبعضهم واستدل في شرح الكافية بقوله صلى الله عليه وسلم لم يرقم
 ليلة القدر انما ناولنا واخفنا باعظم ما تقدم من ذنبه وبيانات
 راي ان قائلها لا ضرور عليه في الاتيان بالماضي لتمكنه من ان ينطق
 بغيره فدل على انه يجوز في الاختيار وبجواز تقدير تكلمها في انفسهم
 كما لم يسئل الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية **قال**
 وصرح الفر بالجواز وجعل منه قوله ان نسألتهم عن السما
 اية فضلت لان ظلت بلفظ الماضي وقد عطف على تنزل وحق العطف
 ان يصح طول محل المقطوف عليه انتهى **واطب** ابو حيان في الرد على
 المصنف الاستدلال بالحديث وفي التصريح لعدم القراءة على السبب
 ذكر ذلك في شرح هذا المحل من التسهيل وليس هذا موضع بيان
ذلك وجملته ذ اسبب هي المحكمة بفعل وجملته بك صفتها
 سبب وتخفيف قالوا خبره محذوف ويجوز فيه غير هذا
 بتكلف وجواب متى محذوف على مذمب الجمهور بديل عليه
 المتقدم وعلى مذمبا لكونه في الميرد ولبي زيد هو المتقدم
 وان قلنا به ههنا فلك بد من تقديم الفاء المتبادر وصدته حين
 محذوف وجملته جواب بان الداخلة على المحذوف بعد الفعل